

أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات:
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)

**The impact of the exchange rate and inflation on the budget deficit in
light of crisis - an econometric study of the case of Algeria over the
period (1990-2021)**

بن عامر عبد الكريم

¹جامعة عين تموشنت (الجزائر)، ك ع إ ت ع ت، مخبر الأسواق التشغيل التشرييع والمحاكاة في الدول المغاربية

abdelkrim.benameur@univ-temouchent.edu.dz،

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/05/12

تاريخ الاستلام: 2023/02/01

Abstract:

This study aims to analyze the impact of exchange rate and inflation on the budget deficit in light of crises and shocks that Algeria has experienced, from the financial and oil crisis to the repercussions of corona virus.

The study concluded that there is a negative impact of the exchange rate, inflation on the budget deficit, and this is the result of the increase in government revenue due to the rise in prices and currency depreciation.

Keywords: Exchange rate; Inflation; Budget deficit; Algerian economy.

Jel Classification Codes: E62 ; E52 ;C32.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات والصدمات التي عرفت الجزائر من الأزمة المالية والنفطية إلى تداعيات الأزمة الصحية. حيث تم استخدام الوصفي والكمي.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب لكل من سعر الصرف، التضخم وأسعار النفط على العجز الموازي، وهذا نتيجة ارتفاع حجم الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، التضخم، العجز الموازي، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: E62، E52، C32.

المؤلف المرسل: بن عامر عبد الكريم، جامعة عين تموشنت، benameurabdelkrim@gmail.com

1. مقدمة:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالموازنة العامة للدولة التي تحدد فيها حجم الإنفاق العام وتوجهات السوق نحو الركود أو الانتعاش، ويعتمد حجم الإنفاق العام على حجم الإيرادات العامة وموارد الدولة وكيفية تمويل العجز العام في حالة وجوده. اهتمت مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية بالعلاقة الموجودة بين أدوات السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي كالنمو الاقتصادي، سعر الفائدة، التشغيل، التضخم وميزان المدفوعات، وقد تباينت الآراء ونتائج الدراسات التطبيقية من حيث العلاقة وقوة الأثر حسب طبيعة وقوة الاقتصاد، إلا أنها جميعا بينت الأهمية التي توليها جل الاقتصاديات المتقدمة والنامية لإشكالية العجز الموازي وطرق تمويله لارتباطه الوثيق بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

تشير النظريات الاقتصادية إلى العلاقة والأثر الذي يحدثه كل من سعر الصرف والتضخم على الموازنة العامة للدولة، فالتغير في الأسعار المحلية وسعر الصرف يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات والقدرة الشرائية للأفراد، مما يحتم على الدولة التدخل من خلال إحداث أعباء إضافية على الإنفاق العام لتدعيم المؤسسات والأفراد، كما يؤثر على حجم الإيرادات العامة للدولة ويرفع من حجم العجز الموازي واحتمالية تقييد الإنفاق العام والتوجه نحو الانكماش.

تعاقبت الأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي في العشرية الأخيرة، فبعد أزمة الرهن العقاري والديون السيادية انهارت أسعار النفط مسببة صدمة نفطية للاقتصادات النفطية، ليشهد العالم أزمة وبائية من نوع آخر عرفت بوباء كوفيد 19، وقبل التعافي منها نسبت الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار المنتجات الغذائية، مما أدى إلى موجة تضخمية أثرت على الاقتصاد العالمي وعلى أسعار صرف العملات الرئيسية، وقد نتج عن كل هاته الأزمات ضغوطا على الموازنة العامة لمختلف اقتصاديات العالم، مما فرض على الاقتصاديين إعادة النظر في العلاقة الموجودة بين أسعار الصرف، التضخم والعجز الموازي والبحث عن الحلول اللازمة لهذه المعضلة التي جمعت بين تراكم الدين العام وانقراض القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع الحدة التنافسية للمؤسسات.

على غرار دول العالم، كان اثر هذه الأزمات على الاقتصاد الجزائري متباينا، فالصدمة النفطية والوبائية كانت لها آثار سلبية شديدة على الاستقرار الاقتصادي باعتبار الجزائر من الاقتصاديات النفطية فهي تعتمد في موازنتها العامة على الإيرادات النفطية التي انهارت في أواخر 2014، تلتها الأزمة الوبائية وأثرها على

الموازنة العامة وعلى الاقتصاد فالمنظومة الصحية لها إمكانيات محدودة مقارنة بالدول المتطورة، إضافة إلى ذلك فقد تزامن كل هذا مع الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر مطلع 2019 ، أما أزمة الحرب الروسية الأوكرانية التي نشبت في مارس 2022 فكانت لها آثار سلبية وإيجابية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة أين أصبح الغاز الطبيعي سلعة إستراتيجية.

إن هذا الجدل القائم بين الباحثين وصانعي السياسة المالية والنقدية حول طبيعة العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف، يحتم علينا التعمق أكثر في تحليل هذه الأفكار واختبارها على الاقتصاد الجزائري للخروج بحلول يمكن الاستفادة منها، مما يضعنا أمام طرح إشكالية رئيسية لهذا البحث تتمثل في: ما مدى أثر كل من سعر الصرف وسعر البترول والتضخم على الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات المالية النفطية والصحية؟

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- وجود أثر سلبي قوي لسعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر.
- وجود أثر سلبي قوي لسعر البترول على الموازنة العامة في الجزائر.
- وجود أثر سلبي للتضخم على الموازنة العامة في الجزائر.

إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في قياس الأثر الذي نجم عن تقلبات سعر الصرف وسعر البترول والتضخم على الموازنة العامة وارتفاع حجم الدين العام للاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات والصدمات الاقتصادية، النفطية، السياسية، الوبائية والأمنية، بغية إيجاد واقتراح الحلول الكفيلة للحد من تقلبات سعر الصرف والأسعار قصد التخفيف من عبئ العجز الموازني وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي. يقتضي البحث في هذا الموضوع إتباع منهجية مناسبة تتماشى مع منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، من خلال اعتماد منهج وصفي للإحاطة بالنظرية الاقتصادية التي درست العلاقة بين سعر الصرف، التضخم والموازنة العامة، ثم تحليل هذه المفاهيم لإبراز مختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وفي الأخير نعتد على منهج كمي لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية العلاقة الموجودة بين سعر الصرف، التضخم والموازنة العامة،

نبرز بعضها على النحو التالي:

1- دراسة لـ (Anggirini, Dedy,, Khairani, & Riza , 2023, p. 51) بعنوان Monetary Policy Effectiveness on Inflation and Growth Economy in Century Covid-19 Pandemic، تهدف الدراسة إلى تحديد دور السياسة النقدية لبنك إندونيسيا في التعامل مع

أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات:
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)

جائحة Covid-19 في إندونيسيا. وتشير نتائج الدراسة إلى العديد من السياسات الاحترازية الكلية، سياسات استقرار سعر صرف الروبية ، سياسات شراء الأوراق المالية الحكومية من السوق الثانوية وسياسات توزيع المساعدة الاجتماعية (bansos) مع الحكومة، وقد توصلت إلى أن بنك إندونيسيا يتعامل بجدية مع المشكلات الاقتصادية أثناء جائحة Covid-19.

2- دراسة لـ (ZOUAOUID Lazhari, 2022, p. 1343). بعنوان The financial developments of the Maghreb countries during Covid-19: present challenges and future horizons، تهدف إلى عرض التطورات المالية في البلدان المغاربية خلال Covid-19 والتحديات الرئيسية التي واجهتها هذه البلدان في سعيها إلى تحسين ظروفهم المالية العامة، و تظهر النتائج أن يواجه التمويل العام في هذه البلدان تحديات صعبة تؤثر على مستويات المديونية العامة، هذا يجعل الأمر صعباً على هذه الدول للتعامل مع التضخم الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم وانخفاض القوة الشرائية في فترة تشهد عائدات محدودة وزيادة الإنفاق العام.

3- دراسة لـ (Mohammed A. M. Usman, 2022, p. 93) بعنوان Do Exchange Rate and Inflation Matters to Nigerian Economy? New Evidence from Vector Autoregressive (VAR) Approach ، تهدف إلى تحليل تأثير سعر الصرف والتضخم على أداء النمو في نيجيريا ، وأظهرت النتائج وجود استجابة في المدى القصير والطويل يظهر اثر ايجابي لسعر الصرف الحقيقي على أداء النمو كما تم تمثيله، وقد أوصى بضرورة تقليل النمو الزائد للطلب الكلي في الاقتصاد ، مما سيخفف الضغط التضخمي ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4- دراسة لـ (جابري و باشوندة، 2021، صفحة 98) بعنوان بدراسة قياسية لأثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، باستخدام اختبار التكامل المشترك و منهجية VAR، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي ، وهذا راجع الى ضعف الجهاز الإنتاجي رغم توفر الموارد المالية التي تأتي من عائدات النفط التي يبقى استقرارها متعلق بأسعار النفط في سوق الدولية، وكذلك بسبب عدم تنوع مصادر تمويلها.

5- دراسة لـ (بوبر و مكاي ، 2021، صفحة 199) بعنوان تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، تهدف الى تحليل العلاقة السببية

بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسان واختبار السببية لجرانجر، وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ووجود سببية قصيرة المدى ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نفقات التجهيز.

6- دراسة (زاهدة علي ياسين، 2021، صفحة 293) بعنوان دور أسعار الصرف وأسعار النفط وتأثيرهما في الموازنة العامة بالعراق، تهدف إلى تحليل دور كل من سعر الصرف وأسعار النفط في الموازنة العامة باستعمال منهجية قياسية، وقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض سعر الصرف عمل على تخفيض قيمة الدخل الحقيقي للأفراد، لكنه من ناحية أخرى يعمل على تشجيع الصناعات المحلية وتنويع مصادر الدخل القومي مما يؤدي إلى تقليص حجم الواردات، وأوصى البحث بضرورة تفعيل الإيرادات الحكومية غير الربعية.

7- دراسة (منال جابر، 2021، صفحة 361) الهدف من الدراسة تحليل العلاقة بين العجز الموازي ومعدل التضخم خلال الفترة (1999-2019) باستخدام المنهج الكمي لقياس أثر عجز الموازنة على معدل التضخم، وتوصل البحث إلى أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلى آخر ويعتبر عجزا هيكليا وليس عجزا دوريا، كما أن هناك علاقة طردية موجبة فيا لأجلين (القصير والطويل) بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم.

8- دراسة ل (هنادي عبدالله عبد الرحمان محمد الخطيب، 2018) بعنوان بأثر السياسة المالية على التضخم في السودان (2018) تهدف إلى معرفة أثر كل منا لنفقات العامة الإيرادات العامة على التضخم خلال الفترة (1984-2014) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن 73% من التغيرات التي تحدث في التضخم تعود إلى التغير الذي في عجز الموازنة العامة، وان السياسة المالية المتبعة في السودان أدت إلى تخفيض معدلات التضخم عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وتخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي.

9- دراسة (Maio Bulawayo, Francis Chibwe, & Venkatesh Seshamani, 2018) بعنوان The Impact of Budget Deficit on Inflation in Zambia، هدفت إلى دراسة العلاقة السببية بين العجز الموازي والتضخم في زامبيا باستخدام منهجية ARDL ، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين العجز والتضخم تتأثر بعدة عوامل منها عرض النقود.

10- دراسة (سي محمد كمال و بن باجلول، 2017، صفحة 87) بعنوان تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، النقود والتضخم في الجزائر (2017)، تناولت تقدير العلاقة بين العجز الموازي، النقود والتضخم في الجزائر باستخدام بيانات سنوية ومنهجية السببية لجرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة نسبية بين

العجز ونمو النقود الذي بدوره يؤثر في التضخم، ومن جهة أخرى نفس النتائج أدت إلى رفض فرضية الدراسة التي تؤكد أن العجز ظاهرة تضخمية.

11- دراسة ل(Kivilcim Metin, 1998, p. 412) بعنوان *The Relationship Inflation and Deficit in Turkey*، تهدف إلى تحليل العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة للاقتصاد التركي من خلال الاعتماد على منهجية التكامل المشترك، وخلصت إلى أن الزيادة في عجز الموازنة يزيد من حدة التضخم والنمو الحقيقي للدخل ويضر بشكل كبير بالتضخم في تركيا.

2. أدبيات الدراسة للعلاقة بين سعر الصرف، التضخم والعجز الموازي

تشير النظرية الاقتصادية إلى الدور الكبير الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي، التشغيل، التضخم وميزان المدفوعات، وعلى هذا فقد اهتم الاقتصاديون بدراسة العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات، فالسياسة المالية تدرس اثر الإنفاق العام على كل من الدخل الكلي، سعر الفائدة، سعر الصرف والأسعار، إلا أن الإنفاق العام والإيرادات العامة تتأثر كذلك بالتضخم وسعر الصرف وحالة الاقتصاد.

1.2 العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة:

تعددت مفاهيم عجز الموازنة العامة، فهو عبارة عن رصيد سالب يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات العامة نتيجة سوء تخطيط وتقدير الحكومة، بمعنى آخر عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة (يونس إيهاب محمد، 2012، صفحة 3).

قام العديد من الاقتصاديين بتحليل العلاقة الموجودة بين الميزانية العامة وسعر الصرف من خلال توضيح اثر تقلبات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية وصولاً إلى الإيرادات والنفقات العامة يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المحلية في السوق المحلية والأسواق العالمية في ظل تحقق شرط مارشال ليرنر (فرانسيس جيرونيلام ترجمة محمد عزيز، 1991، الصفحات 176-185) وعدم ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة تفوق معدل الانخفاض في العملة المحلية، مما يعمل على انخفاض الطلب على الواردات لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وزيادة الصادرات لانخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية، وهذا يدفع القطاع الإنتاجي المحلي إلى رفع الإنتاج وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج كالعالة، فترتفع ربحية المؤسسات وترتفع معها الإيرادات العامة من الجباية لينخفض العجز الموازي، ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

أما في حالة عدم تحقق شرط مارشال ليرنر وغياب جهاز إنتاجي محلي قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب على المنتجات المحلية، فسيؤدي هذا الانخفاض في سعر الصرف إلى ارتفاع قيمة الواردات بالعملة المحلية وانخفاض قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية لعدم وجود زيادة في الإنتاج المحلي تستجيب للزيادة في الطلب على المنتجات المحلية (عدم تحقق المنحنى J) ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وانخفاض القدرة التنافسية والقدرة الشرائية للأفراد والتي تعمل على خفض حجم الإنتاج المحلي، وبالتالي الضغط على الميزانية العامة للدولة من خلال ارتفاع حجم الإنفاق العام (ارتفاع الأسعار والمطالبة برفع الأجور) وانخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض حجم الإنتاج وأرباح المؤسسات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية. كما يجدر الإشارة إلى اثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الاقتصاديات النفطية، التي تبنى سياستها المالية على الجباية النفطية واعتماد سعر مرجعي لأسعار النفط، فان ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض حجم الجباية النفطية بالعملة المحلية مما يؤثر سلبا على العجز الموازي وعلى التوجه العام للسياسة المالية والنقدية مثل التقييد في حجم الإنفاق أو اللجوء لتمويل العجز عن طريق السياسة النقدية وزيادة حجم الكتلة النقدية التي تقوم على المقابلات من الاحتياطي بالعملة الأجنبية والذي تنخفض قيمته بالعملة المحلية عند ارتفاع قيمتها (مروان عطون، 1992، الصفحات 260-268).

إن النتيجة المستخلصة من دراسة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة أنها تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وقوته تبعاً لما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة للدولة

تقلبات سعر الصرف	الاقتصاديات الصناعية	الاقتصاديات النامية	الاقتصاديات النفطية
انخفاض سعر الصرف	تحقق شرط مارشال ليرنر	عدم تحقق شرط مارشال ليرنر	اثر ايجابي
ارتفاع سعر الصرف	اثر سلبي	اثر ايجابي	اثر سلبي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النظريات الاقتصادية

2.2 العلاقة بين التضخم والموازنة العامة:

تختلف النظريات الاقتصادية في تحديد العلاقة التي تربط بين التضخم والعجز الموازي، فهي علاقة تبادلية يوضحها البعض في أثرها الإيجابي على الموازنة العامة ويسمونها بضريبة التضخم الناتجة عن زيادة الأفراد للأرصدة النقدية المحتفظ بها لتعويض اثر التضخم عن طريق التقليل من الإنفاق، فترتفع الإيرادات العامة كما

لو أنها قامت بزيادة الضرائب، لان الضرائب تكون في شكل نسبة على أسعار السلع وأرباح الشركات التي ترتفع نتيجة التضخم(حلمي إبراهيم منشد، 2004، صفحة 71).

كما يبينها البعض الآخر في أثرها السلبي على الموازنة العامة، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع النفقات العامة نتيجة تضخم التكاليف المرتبطة بميزانية التسيير للدولة، إضافة إلى أن انخفاض القدرة الشرائية يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور والتسبب بإضرابات عمالية تؤدي في الغالب إلى استجابة الحكومة، وبالتالي الزيادة في الإنفاق العام والتأثير سلبا على العجز الموازي، أما القطاع الخاص فيقابل الزيادة في الأجور بزيادة الأسعار مرة أخرى نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج، وهذا ما يسمى التضخم الحلزوني.

من ناحية أخرى تبين النظرية النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية بحثة تحدث نتيجة الزيادة في عرض النقود فعندما تقوم السلطات بتمويل العجز الموازي من خلال الزيادة في عرض النقود فهذا يؤدي إلى التضخم، أي أن تمويل العجز الموازي عن طريق سياسة مالية توسعية عن طريق الإصدار النقدي الجديد يؤدي حتما إلى التضخم، أما في حالة زيادة الضرائب لتمويل العجز الموازي فسيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للمؤسسات التي تعمل على رفع الأسعار، أو انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد الذي يعمل مستقبلا على المطالبة بزيادة الأجور وارتفاع الأسعار بنسبة اقل من التمويل بالإصدار النقدي، إما عن طريق الاقتراض فسيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة (تكلفة التمويل) ودرجة مخاطرة الاستثمار مما يؤدي في المستقبل لارتفاع في الأسعار.

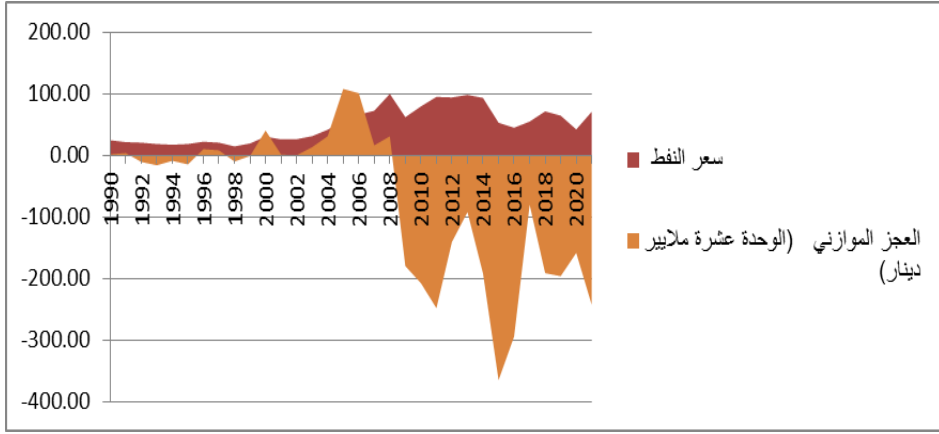
3. تحليل مؤشرات سعر الصرف، التضخم والموازنة العامة في الجزائر

إن دراسة الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري يضعنا أمام تحليل مراحل عديدة وأزمات متنوعة تعرض لها الاقتصاد الجزائري، إلا أننا سنكتفي بتحليل تطور حجم الإيرادات والنفقات العامة وعلاقتها بسعر الصرف والتضخم خلال الفترة 1990-2021.

1.3 العجز الموازي في الجزائر وتقلبات أسعار النفط:

تعتبر الجزائر من الاقتصاديات النفطية، فهي تعتمد في إيراداتها العامة بنسبة كبيرة على الجباية النفطية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط، كما أن الميزانية العامة يتم إعدادها على أساس سعر مرجعي للنفط، لذا وجب علينا توضيح العلاقة بين أسعار النفط والعجز الموازي والمبينة في الشكل التالي(التقارير السنوية لبنك الجزائر ووزارة المالية، 1990-2021):

الشكل رقم 01: تطور العجز الموازي وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ووزارة الطاقة والمناجم

يبين الشكل العلاقة الطردية الموجودة بين أسعار النفط والعجز الموازي خاصة بعد سنة 2000، حيث يشير الخبراء إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الجباية النفطية والإيرادات العامة، ويمكن تفسير ارتفاع العجز الموازي في بعض الفترات خاصة بعد 2010 إلى ما يلي:

✓ تميزت سنة 2010 بالارتفاع الكبير في حجم الإنفاق العام الناتج عن تغطية الزيادة في الأجور

وبرامج التنمية إلى ارتفاع العجز الموازي

✓ منتصف سنة 2014، عرفت أسعار النفط انخفاض حاد وصل متوسط سعر خام برنت

إلى 62.9 دولار للبرميل، بعد أن كان 105,87 سنة 2013، وقد انعكس هذا التدهور في السوق النفطية

سلبا على وضعية مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية. كما تميزت سنتي 2015، 2016 بانخفاض حاد في

أسعار النفط أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة وتفاقم العجز الموازي ونفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

✓ عرفت الميزانية العامة إشكالية كبيرة في تمويل العجز بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات في

فبراير 2017، وقد تم اختيار اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية على

وجه الخصوص.

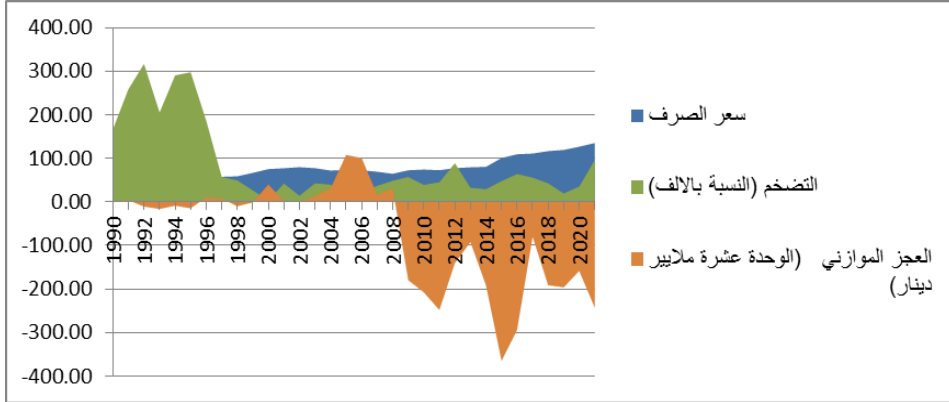
✓ سنة 2019 – 2020 تميزت بارتفاع الإنفاق العام المرتبط بالأزمة الصحية ووباء كوفيد 19.

✓ سنة 2021 تميزت بارتفاع الإنفاق العام الناتج عن الزيادة في الأجور.

2.3 العجز الموازي في الجزائر وتقلبات سعر الصرف والتضخم:

تؤثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على الإيرادات العامة والإنفاق العام للدولة، كما تشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر (محمد امين بربري، 2010، صفحة 76)، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: تطور العجز الموازي، التضخم و سعر الصرف في الجزائر 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية وبنك الجزائر

يبين الشكل ارتفاع معدلات التضخم من 1990 إلى غاية 1996 نتيجة اعتماد الجزائر برامح التعديل الهيكلي والتوجه نحو اقتصاد السوق، كما عرف سعر الصرف انخفاضا كبيرا في هذه الفترة تبعاً لسياسة التخفيض المتبعة والتوجه من نظام الصرف الثابت إلى التعويم الموجه سنة 1995، ومن سنة 2000 إلى غاية 2021 نلاحظ انخفاض تدريجي في كل سنة لسعر الصرف باستثناء بعض السنوات، إما التضخم فاستقر في معدلات اقل من 5% باستثناء بعض السنوات.

نلاحظ وجود اثر لمعدلات التضخم على العجز الموازي، فهو يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام، فمثلا في سنة 2021 يظهر الأثر سالب بالرغم من ارتفاع أسعار النفط، فقد زاد العجز الموازي نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الناتج عن ارتفاع الأسعار وزيادة في الأجور، لكن في بعض الفترات التي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط وزيادة الإنفاق العام أدت إلى ارتفاع الأسعار.

تميزت فترة الدراسة بانخفاض في سعر صرف الدينار، باستثناء الفترة من 2000 إلى غاية 2014 التي استقرت فيها قيمة العملة بين 75 و 80 دينار للدولار، لتتخفف بعد 2014 إلى 100 دينار للدولار ثم تصل إلى 135 دولار للدولار سنة 2021، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط (العجز

في ميزان المدفوعات)، وقد ساعد الحكومة في تمويل العجز الموازي نتيجة ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية عند تقويمها بالعملة المحلية، لكن تسبب هذا الانخفاض في سعر الصرف في ارتفاع معدلات التضخم التي أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع العجز الموازي.

4 دراسة قياسية لأثر سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي

سنحاول من خلال هذه الدراسة إظهار أثر سعر الصرف وسعر البترول والتضخم على العجز الموازي في الجزائر، بالاعتماد على منهج الحدود أو ما يسمى بمنهجية (ARDL) وذلك من خلال بيانات سلسلة زمنية سنوية خلال الفترة بين (1990-2021) لـ (4) مؤشرات، وتم الحصول على البيانات من مصدرين رئيسيين والمتمثلين في البنك بنك الجزائر (Banqued'Algérie)، ووزارة المالية (Ministère des Finances).

1.4 النموذج المستعمل في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) الذي تم تطويره من قبل (Pesaran, 1997)، ثم من طرف (Pesaran et al, 2001). وقدم فيه منهجية حديثة لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود (Approach Bounds Testing)، ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج عن غيره من النماذج مثل اختبار الخطوتين (Engle and Granger, 1987) أو اختبار التكامل المشترك (Johansen, 1988) وطريقة (Johansen and Juselius, 1990) إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تصاحب السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، لأن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة بالإضافة إلى إمكانية استخدامه عندما تكون السلاسل الزمنية قصيرة وأيضاً يعطي تقدير لمعالم المدى القصير والمدى الطويل في معادلة واحدة.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستلزم القيام بأربعة إجراءات:
إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.

استخراج فترة الإبطاء المثلى للنموذج. يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج باستعمال عدة معايير أشهرها هي:

✓ معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Prediction Error (1969)

✓ معيار معلومات آكايكي (Akaike AIC 1973)

✓ معيار معلومات شوارز (Schwarz SC 1978)

✓ معيار معلومات هنان وكوين (Hannan and Quinn H-Q 1979)

إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك لمتغيرات النموذج.

تقدير العلاقة طويلة الأجل، ثم تحديد الاستجابة قصيرة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ

التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات التشخيصية المناسبة.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية.

2.4 صياغة النموذج:

من خلال هذا النموذج الموضح أدناه تم إدراج ثلاث مؤشرات مفسرة للعجز الموازي، والمتمثلين في

سعر الصرف وسعر البترول بالإضافة إلى التضخم ويظهر النموذج الذي تم صياغته كالاتي:

$$f(TC, PP, INF)=DBU$$

حيث أن:

DBU: يمثل العجز الموازي هو عبارة عن المتغير تابع

أما المتغيرات المستقلة فهي:

TC: يمثل سعر الصرف

PP: يمثل سعر البترول

INF: يمثل التضخم

3.4 استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الاستقرارية هي خاصية مهمة جدا عند دراسة وتحليل السلسلة الزمنية، هذه الخاصية ضرورية لتطبيق

نظريات معينة على السببية. وعلى هذا الأساس سنقوم بإجراء اختبارات جذر (Unit Root Test) الوحدة

للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحديد درجة تكاملها وذلك باستعمال نوعين من

الاختبارات هما:

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

اختبار فيليبس بيرون (PP)

وكانت نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات.

النتيجة/ القرار	PP		ADF		المتغيرات
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
(0)I	-5,390915 (0.0000)	-2,805758 (0.2129)	-5,006522 (0.0050)	-2,7825 (0.2022)	DBU
(1)I	-6,370585 (0.0005)	-0,027625 -0,9919	-4,33069 (0.0179)	-0,450087 (0.0050)	PC
(1)I	-4,072926 (0.0069)	-1,756413 -0,3883	-4,117776 (0.0004)	-1,646851 (0.7322)	PP
(1) I	-11,16607 (0.0000)	-3,980661 (0.0078)	-5,094932 (0.0001)	-3,965503 (0.0080)	INF

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج **Eviews 9**.

يتضح من خلال نتائج الاختبارات ما يلي:

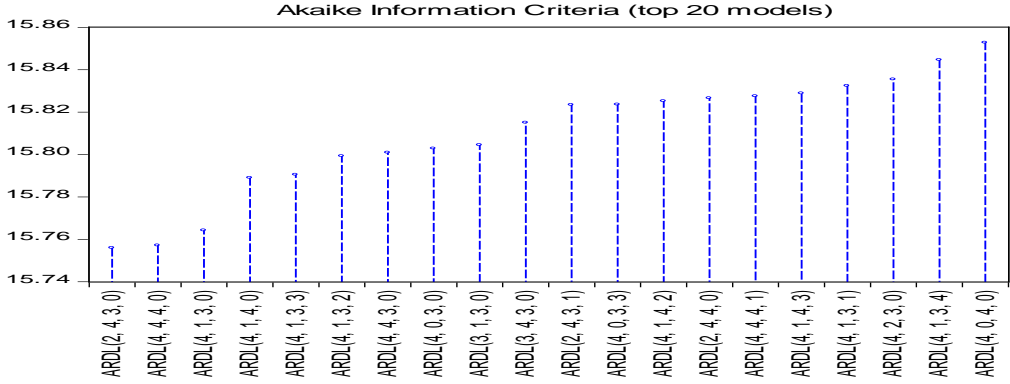
عند إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تبين أن القيم المحسوبة للمتغيرات (DBU, TC, PP) أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدمية التي تنص على عدم استقرار السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات، أما بالنسبة لمتغير التضخم INF فإن سلسلته الزمنية استقرت (عند المستوى)، وبذلك نقوم باختبار الاستقرار عند الفروق الأولى للمتغيرات (DBU, TC, PP) فنجد أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، ومنه نستنتج أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى، أما حسب اختبار فيليبس بيرون (PP) فتم الحصول على نفس النتائج، وبالتالي لا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2)I، و منه يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

4.4 تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج (CriteriaSelectionOrderLag):

من خلال هذا الاختبار يتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة والتي تعطي أقل قيمة للمؤشر (AIC) Akaike، لمتغيرات الدراسة، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات:
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)

الشكل رقم 03: فترات الإبطاء للنموذج حسب معيار Akaike (AIC)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من الشكل أعلاه نلاحظ أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج هي (2, 4, 3, 0) والتي تتوافق مع أقل قيمة من قيم معيار المعلومات Akaike (AIC)، وللتوضيح أكثر نقول أن، فترة الإبطاء المناسبة للمتغير التابع (DBU) هي فترتين، ومتغير سعر الصرف (TC) هي أربع فترات، ومتغير سعر البترول (PP) هي، أما بالنسبة لمتغير التضخم (INF) فهي صفر.

5.4 اختبار التكامل المشترك بالاعتماد اختبار الحدود (Bound Test):

سنقوم من خلال هذه الخطوة باستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين العجز الموازي من جهة وبين سعر الصرف وسعر البترول والتضخم من جهة أخرى والجدول أدناه يظهر هذه العلاقة:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

الفرضية الصفرية لا توجد علاقة طويلة المدى		
نوع الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	عدد المتغيرات المستقلة
F-statistic	6.344232	3
القيم الحرجة لاختبار الحدود		
مستويات المعنوية	قيمة الحد الأدنى	قيمة الحد الأقصى
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

يظهر الجدول أعلاه أن قيمة $F\text{-statistic}=6.344232$ أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية 10٪، 5٪، 2.5٪، 1٪، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

6.4 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج:

بعدما تأكدنا من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود (Bounds test)، سنقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل التي تربط بين متغيرات الدراسة. والجدول أدناه يوضح معاملات المتغيرات بالإضافة إلى معنوياتها الاحصائية.

الجدول رقم 04: نموذج العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
TC	-12.198278	5.481061	-2.225532	0.0418
PP	-31.967763	4.518712	-7.074530	0.0000
INF	-13.002136	17.686385	-0.735149	0.4736
C	2320.807986	451.333368	5.142115	0.0001
Cointed DBU= $(-12.198278*TC-31.967763*PP-13.002136*INF+2320807986)$				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات 9 Eviews.

أظهرت نتائج التحليل طويل الأجل للعلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول أعلاه أن العلاقة تربط بين جميع المتغيرات (سعر الصرف، سعر البترول، التضخم) هي علاقة عكسية، ويظهر ذلك من خلال القيم السالبة للمعاملات (-12.198278، -31.967763، -13.002136) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه العلاقة معنوية بالنسبة لسعر الصرف وسعر البترول ويظهر ذلك من خلال الاحتمالات المرفقة بالمتغيرات (0.0418، 0.0000)، وغير معنوية بالنسبة للتضخم ويظهر ذلك من خلال الاحتمال المرفق (0.4736).

7.4 التوازن في المدى القصير:

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي من ميزاته أنه يوضح حد تصحيح الخطأ بفترة إبطاء واحدة كمتغير مفسر في النموذج، والجدول التالي يوضح نتائج التقديرات كما يلي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في المدى القصير

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DBU(-1))	0.475400	0.170207	2.793077	0.0136
D(TC)	-59.583608	22.552258	-2.642024	0.0185
D(TC(-1))	-29.146368	26.162225	-1.114063	0.2828
D(TC(-2))	-13.808973	25.160369	-0.548838	0.5912
D(TC(-3))	-63.033435	23.167693	-2.720747	0.0158
D(PP)	5.723095	7.589810	0.754050	0.4625
D(PP(-1))	26.667910	10.389970	2.566697	0.0215
D(PP(-2))	32.554165	10.746026	3.029414	0.0085
D(INF)	-21.463105	24.809377	-0.865121	0.4006
CoIntEq(-1)	-1.242674	0.201121	-6.178739	0.0000
CoInteq = DBU - (-12.1983*TC -31.9678*PP -13.0021*INF + 2320.8080)				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات 9 Eviews.

معامل حد تصحيح الخطأ يساوي 1.242674- والاحتمال المرافق له هو (prob=0.0000) معنى هذا أنه معنوي وعليه يوجد تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل بنسبة 124.26%. بينما معاملات النموذج في تتوافق تماماً معاملات التقدير في المدى الطويل وهذا ما يؤكد سلامة نتائج علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل عند مستوى معنوية 5٪.

8.4 الاختبارات التشخيصية:

تستعمل هذه الاختبارات للكشف عن مدى ملاءمة النموذج المقدر في تفسير الواقع وخلوه من مشاكل القياس التي يمكن أن تنحرف بالنتائج عن مسارها الصحيح، ونتائج هذه الاختبارات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	نوع الاختبار	الاحصائية	قيمة الإحصائية	المعنوية	الاحتمال
التوزيع الطبيعي للأخطاء	Jarque-Bera	Jarque-Bera	0,29911	5%	0,8610
الارتباط الذاتي للأخطاء	Breusch-Godfrey	F-statistic	0,784753	5%	0,4767
عدم تجانس التباين	ARCH	F-statistic	0,050151	5%	0,8246

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات 9 Eviews.

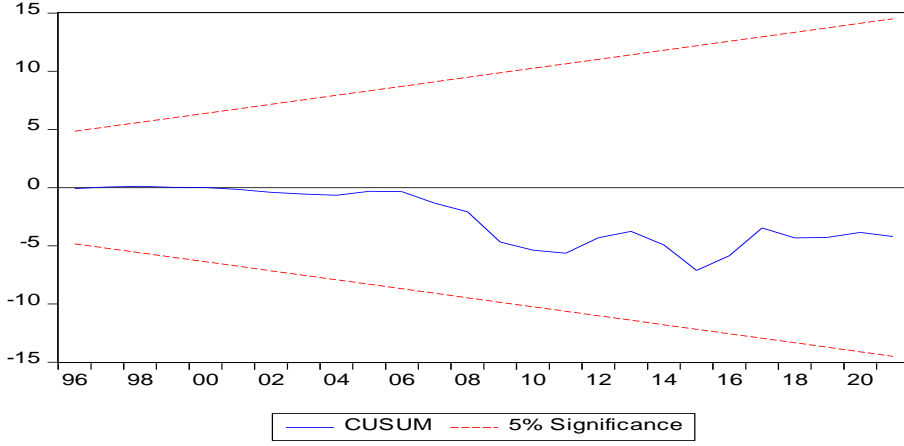
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- تقدر قيمة الإحصائية (Jarque-Bera) بـ (0,29911) والاحتمال المرافق لها هو (0,861091) وهو أكبر من (0.05) ومنه نقبل الفرضية العدمية القائلة أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.
- تقدر قيمة الإحصائية (F-statistic) بـ (0,784753) والاحتمال المرافق لها هو (0,4767) وهو أكبر من (0.05) ومنه نقبل الفرضية العدمية القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- تقدر قيمة الإحصائية (F-statistic) بـ (0,050151) والاحتمال المرافق لها هو (0,8246) وهو أكبر من (0.05) ومنه نقبل الفرضية العدمية القائلة بأنه النموذج لا يعاني من مشكل عدم تجانس التباين.

9.4 اختبار استقرار النموذج Stability Test:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة كالمجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان أي تغير هيكل في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأجل. وكانت نتيجة هذين الاختبارين كما توضحه الأشكال التالية:

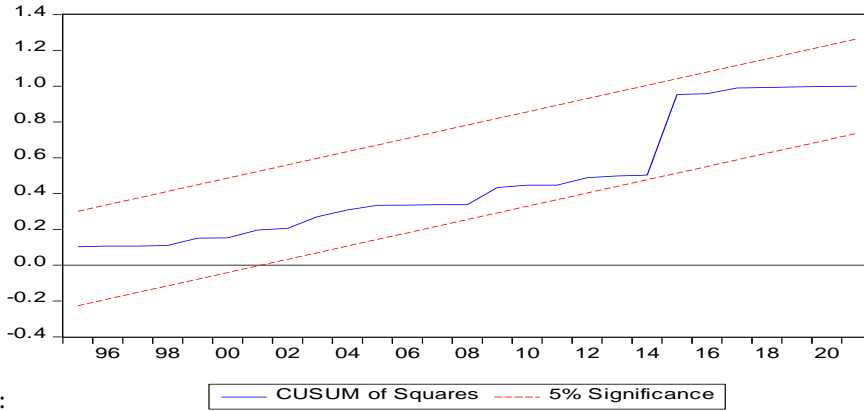
الشكل رقم 04: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews.

من خلال الشكل أعلاه يوضح اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM أن خط النموذج موجود بداخل المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5 %.

الشكل رقم 05: اختبار اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews.

يشير أيضا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares إلى أن الخط يقع بداخل حدود المنطقة الحرجة

وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

10.4 مناقشة النتائج:

ويمكن استعراض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا كما يلي:

✓ تشير نتائج الاختبار إلى عدم وجود جذر الوحدة لجميع المتغيرات، إلا بعد اخذ الفرق الأول، باستثناء التضخم الذي استقر دون حساب الفرق الأول، مما يعني أن استخدام منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) هو الملائم لتقدير معاملات النموذج المقترح، و ذلك من خلال تميزه عن غيره من النماذج القياسية أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة.

✓ نموذج (0, 3, 4, 2) ARDL هو النموذج الأمثل لدراسة العلاقة حسب معيار (AIC) Akaike

لقياس العلاقة بين العجز الموازي كمتغير تابع من جهة وسعر الصرف وسعر البترول والتضخم كمتغيرات مستقلة من جهة أخرى.

– من إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test) للمتغيرات بالرغم من عدم استقرارية جميع المتغيرات عند المستوى تبين وجود تكامل مشترك بينها (علاقة توازنية) على المدى البعيد.

– وجود أثر معنوي سالب بين العجز الموازي وكل من سعر الصرف وسعر البترول في الأجل القصير والطويل.

– هناك أثر سالب غير معنوي للتضخم على العجز الموازي في الأجلين الطويل والقصير.

– هناك تطابق بين نتائج تقدير النموذج في المدى القصير مع نتائج التقدير في المدى القصير.

– بينت نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج المستعمل خالي من مشاكل القياس.

– أظهرت اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعادة أن النموذج يتسم بصفة الاستقرار الهيكلي.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لأثر كل من تقلبات سعر الصرف وسعر البترول والتضخم على العجز الموازي في

الجزائر باستخدام نماذج ARDL في الفترة الممتدة من 1990-2021 جاءت نتائج الدراسة على النحو

التالي:

أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات:
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)

- تميزت فترة الدراسة بالعديد من الأزمات والصدمات التي مست الاقتصاد الجزائري والتي كانت لها آثار كبيرة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى الموازنة العامة للدولة حيث تجاوز العجز الموازي حوالي 2000 مليار دينار ما أدى إلى استنفاد رصيد صندوق ضبط الموازنة العامة، إضافة إلى انهيار قيمة العملة من 80 إلى 130 دينار للدولار الواحد ليتجاوز معدل التضخم 6%، ومن أهم هذه الأزمات:
 - الأزمة الأمنية والسياسية في فترة التسعينيات من القرن الماضي وأثرها الكبير على الاقتصاد.
 - الأزمة المالية العالمية في 2008، ومحدودية أثرها على الاقتصاد لعدم ارتباطه بأسواق المال العالمية.
 - الصدمة النفطية في أواخر 2014، حيث انهارت أسعار النفط فانهارت السياسة الاقتصادية في ظرف 4 سنوات والتي نتج عنها عجز في ميزان المدفوعات يقارب 30 مليار دولار سنويا وانخفاض حجم الاحتياطيات إلى أقل من 80 مليار دولار،
 - الأزمة السياسية سنة 2018 والأزمة الصحية مع تفشي وباء كورونا في 2019،
 - الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في موجات التضخم العالمي وتقلبات حادة في أسعار الطاقة والعملات.
- وتظهر الدراسة التحليلية وجود علاقة بين معدلات التضخم والعجز الموازي، فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام نتيجة ارتفاع الأسعار والمطالبة بالزيادة في الأجور، لكن في نفس الوقت يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق العام مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما تبين وجود علاقة بين سعر الصرف والعجز الموازي فانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الجباية النفطية المقومة بالعملة المحلية وبالتالي انخفاض العجز الموازي.

تمثلت نتائج الدراسة القياسية:

- وجود اثر سالب لسعر الصرف على العجز الموازي، فانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة المقومة بالدينار وانخفاض العجز الموازي، وهذا يبين صحة الفرضية الأولى.
 - وجود اثر سالب لأسعار النفط على العجز الموازي، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الجباية النفطية والإيرادات العامة وانخفاض العجز الموازي وهذا يبين صحة الفرضية الثانية.
 - وجود اثر سلبي وغير معنوي للتضخم على العجز الموازي، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة وارتفاع العجز الموازي، وهذا يبين صحة الفرضية الثالثة.
- من أهم الاقتراحات المقدمة للتقليل من العجز الموازي على المدى الطويل إتباع سياسة مالية ونقدية رشيدة تهدف إلى:

- التنوع في مصادر الإيرادات الجبائية من خلال تنوع الاقتصاد وتوسيع الأوعية الضريبية وترشيد الإنفاق العام من خلال مراجعة سياسة الدعم وتوجيهها نحو الفئات ذوي الدخل الضعيفة.
- إتباع سياسة نقدية تقوم على استهداف التضخم.
- عدم ترك العملة للمضاربة في السوق الموازي، وتبني نظام صرف واضح المعالم يهدف إلى المحافظة على قيمة العملة.

6. قائمة المراجع:

- 1) Anggirini, L. M., D. H., Khairani, A. M., & Riza , I. (2023). Monetary Policy Effectiveness on Inflation and Growth Economy in Century Covid-19 Pandemic. *International Journal of Business and Applied Economics*, 2(1), 51–58.
- 2) Kivilcim Metin. (1998). The Relationship between Inflation and the Budget Deficit in Turkey. *Journal of Business & Economic Statistics*, 16(4), 412-422.
- 3) Maio Bulawayo, Francis Chibwe, & Venkatesh Seshamani. (2018). The Impact of Budget Deficits on Inflation in Zambia. *Journal of Economics and Development Studies*, 6(2), 13-23.
- 4) Mohammed A. M. Usman. (2022). Do Exchange Rate and Inflation Matters to Nigerian Economy? *BOHR International Journal of Advances in Management Research*, 1(1), 93–105.
- 5) ZOUAOUID Lazhari. (2022). The financial developments of the Maghreb countries during. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5(2), :1343-1361.
- 6) التقارير السنوية لبنك الجزائر ووزارة المالية. (1990–2021). الجزائر: بنك الجزائر، وزارة المالية.
- 7) حلمي إبراهيم منشد. (2004). تحليل وقياس ظاهرة العجز المزودج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، العراق: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة.
- 8) زاهدة علي ياسين. (2021). دور أسعار الصرف وأسعار النفط وتأثيرهما في الموازنة العامة بالعراق. مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية(2)، 293–304.
- 9) سي محمد كمال، وبن باجلول. (2017). تقدير العلاقة بين عجز الميزانية ، النقود والتضخم في الجزائر. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 1(13)، 87–100.
- 10) فاطمة زهرة جابري، و رفيق باشوندة. (2021). دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة دفاتر POIdex، 10(2)، 98–119.

أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات:
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)

- 11) فرانسيس جيرونيلام ترجمة محمد عزيز . (1991). *الاقتصاد الدولي*. ليبيا: منشورات جامعية بنغازي.
- 12) محمد امين بربري. (2010). مبررات ودوافع التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 2 (العدد 2)، 71-81*.
- 13) محمد بوبكر ، و هجيرة مكاوي . (2021). *تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019*. مجلة دفاتر *Poidex*، 10(1)، 199-218.
- 14) مروان عطون. (1992). *أسعار صرف العملات و أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية*. عين مليلة الجزائر: دار الهدى.
- 15) منال جابر. (2021). *العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم*. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 51(1)، 361-408.
- 16) هنادي عبدالله عبد الرحمان محمد الخطيب. (2018). *اثر السياسة المالية على التضخم في السودان خلال الفترة (1984-2014)*. السودان: مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي.
- 17) يونس إيهاب محمد. (2012). *نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر*. *مجلة النهضة* (2)،